كيف تخدع الجهات المسؤولة؟ (١)

نشكر الادارة العامة للمرور سعيها للارتقاء بالقوانين المنظمة لعملية قيادة وحيازة المركبات في الكويت، وبالرغم من الكم الكبير من الشوائب التي تميز أعمالها، إلا ان من الواضح ان التحرك التشريعي ليس بمستوى طموحات الادارة المثقلة بمجموعة هائلة من التعليمات والأنظمة والقرارات الداخلية، والتي لو قام أي انسان بغربلتها لوجد ان الكثير منها يتناقض مع بعضه البعض، وأكثرها لا يتفق مع المنطق اصلا، فقد تم اصدار الكثير منها كرد فعل لأحداث معينة ثم لم يحاول احد بعدها تغييرها او اجراء تعديل عليها لسبب ما.

يتبين من الاخبار أن النية تتجه الى اضافة مادة جديدة لقانون المرور تحظر تصليح السيارات بدون اذن جهة الاختصاص.

قبل ان نعتمد اي قانون يجب ان نفكر في مدى قابليته للتطبيق من عدمه. فالواقع يثبت اننا الاسرع في اصدار القوانين، ولكننا الأبطأ في تنفيذها. فالقانون مثلا يمنع اي ذكر او انثى منقبة او ملثمة من قيادة مركبة، ومع هذا فإن عدد السائقات المنقبات هو الآن ضعف ما كان عليه يوم صدور القانون، والاسباب معروفة للجميع. والقانون يمنع كذلك تغطية زجاج السيارات بأفلام البلاستيك ذات الالوان الداكنة التي تمنع من هم في الخارج من معرفة ملامح وجه قائد المركبة ومن هم بداخلها، وتقلل كذلك من قدرة السائق على رؤية الطريق بدقة كافية وما يشكله هذا الامر من خطر على الجميع، وبالرغم من ذلك فإن عدد هذه السيارات بازدياد. ويتطلب القانون كذلك ضرورة اجراء الفحص الفني السنوي لكافة السيارات بعد مرور ٣ سنوات من شرائها، وبالرغم من ذلك فإن عدد السيارات المخالفة لأبسط قواعد الفحص الفني بازدياد غريب.. وما عليك الا زيارة مناطق سكنية معينة مكتظة سكانيا، وفي ساعات الصباح الباكر، لتشاهد ذلك الخليط الغريب والعجيب من تلك السيارات التي تمكنت من اجتياز الفحص وهي بتلك الحالة البائسة، وما يشكله وضعها من خطر على من هم بداخلها وعلى الآخرين. إن الامثلة كثيرة والمقام لا يتسع لذكرها كلها.

عليه، فإنه من الواجب علينا أن نسأل انفسنا عما إذا كنا نقوم بالفعل بتطبيق ما لدينا من قوانين حالية قبل أن نقوم باصدار المزيد منها، ولكي لا ينتهي الامر بها الى ادراج النسيان والاهمال بسبب صعوبة التطبيق، أو لعيب شكلي او اجرائي شاب اصدارها منذ اليوم الاول!!

احمد الصراف